

وأوضح ان القانون 37 لسنة 2010 في المادة 4 منه نسق وحدد عمليات الخصخصة، وعزل عمليات الانتاج وما يتعلق من انشاءات تتبع لها من اي عمليات خصخصة .

وأضاف العتيبي قائلاً «وما نراه اليوم هو التضاف على القانون من قبل مؤسسة البترول لخصخصة هذا القطاع المهم في الدولة والتحايل على القوانين مشيراً الى انه تقدم قبل 10 ايام باسئلة برلمانية الى وزير النفط حول اغلاق احد المصانع التابع لشركة PIC حتى اثبت للوزير كيف يتحايل المسؤولون في مؤسسة البترول على القانون.»

وأضاف العتيبي «طبعاً اغلاق المصنع يعني نقل الموظفين الكويتيين الى جهات اخرى وبالتالي يتم تفريره من العمالة الوطنية ومن ثم تسهل عملية الخصخصة واعطاءها للتاجر.»

وختم العتيبي كلماته بالقول «ومن هذا المكان اوجه تنبيها لوزير النفط باننا لن نسمح بهذا العبث، وانت اليوم لن تكون خصماً امام النقابات والعمال ولكنك ستكون خصماً لنا داخل قاعة عبد الله السالم «موجها حديثه للعمال بانكم» ستظلون العين التي نرى بها ونحن باذن الله سنكون اليد التي تحاسب كل من يتطاول على القانون وعلى المال العام ومقدرات الشعب.»

سلب حقوق العمال

- **ومن جانبه، قال النائب فيصل الكندري** «وقفت هنا منذ فترة وقت الاضراب وكرر ما قلته سابقاً بانني عضو جمعية عمومية في القطاع النفطي، وهذا شرف لي، فانا احد ابناء هذا القطاع واعرف تماما كيف يتم سلب حقوق العمال بطريق الخصخصة.»

ووجه الكندري سؤاله مستغرباً للحكومة ووزير النفط والمسؤولين بهذا القطاع «لماذا تبدأ الخصخصة من القطاع النفطي؟، نحن اعضاء مجلس الامة نريد الاجابة على هذا السؤال قبل عمال القطاع النفطي لاننا سنقف وراءهم ولن نتركهم ونبحث دائماً عن استقرارهم الوظيفي والمحافظة على مقدرات الوطن.»

وشدد على ان هناك بالفعل من يريد الاستيلاء على الثروة الوحيدة في البلد لافتاً الى ان كل الكويت تعتمد على 95-96% من دخلها على النفط والذي اثبت على مدى 50 عاماً على ان العمالة الكويتية هي الاجدر وهي افضل من يدير هذا القطاع .

ولفت الى انه وقت ان كان عاملاً في الانتاج والغاز والادارة بهذا القطاع وكان هناك تحدي بين العمال على من ينتج اكثر «وهذا ضمير الكويتي الحي وهذا ضمير العامل الكويتي في القطاع النفطي.»

وتساءل قائلاً «ما مصير القطاع النفطي سواء في الانتاج او الغاز او المختبرات اذا تم خصصتها وتعثرت الشركات واضربت العمالة الوافدة كما حصل في ميناء عبد الله، فما مصير اقتصادنا الكويتي ودخل الدولة الاول 15، ، واكد ان هذه السياسية الحكومية الخاطئة والفاشلة ستدمر البلد مشدداً على ان تجربة خصخصة محطات الوقود اثبتت فشلها.

ووجه حديثه لوزير النفط قائلاً «اذا كان وزير النفط يعتقد ان عمال نفط الكويت لقمة سائغة فانت غلطان ، وهذا حال الوزراء السابقين، واذا تعديت على اي عامل من عمال القطاع النفطي فوالله لن نسكت لك، انت وزير جديد ونروح معاك لا بعد مدى للتعاون ولكن لا تيجي صوب عمال النفط فلن نقبل المساس بحقوق عمال النفط.»

ودعا نواب الامة الى تنفيذ مخاطر خصخصة هذا الشريان الاقتصادي الاول في البلاد وعدم جواز ذلك دستوريا وقانونيا ووطنيا.

صوتكم داخل البرلمان

- **ومن ناحيته قال النائب نايف العجمي** «شكرا لكم على هذه الدعوة والشكر ايضا على الصمود في وجه جشع التجار ووقوفكم في الاضراب السابق وتصرفكم الراقي للمحافظة على حقوقكم ومكتسباتكم وعلى استقرار البلد.»

وتابع قائلاً «نحن معكم في المحافظة على الثروة والمصدر الوحيد للدخل الوطني ، ويعلم الجميع اننا كلنا شركاء في هذه الثروة وما يسعون له من تخصيصها يخالف الشرع والعقل والدين.»

وشدد على القول «لن نسمح لهم بالاقتراب من هذا القطاع النفطي، فالثروة الطبيعية هي ملك للدولة ولن نسمح لهم باي عذر كان لخصخصة هذا القطاع الحيوي، والكل يعلم انهم يحاولون الصاق اي عدم انجاز بالعنصر الكويتي وهذا مخالف للواقع، فمن اطفأ حرائق ابار النفط هم ابناء هذا الوطن وبسواعدهم وهذا دليل دامغ على عدم صدق كلامهم.»

وشدد العجمي على القول «لن نسمح لمن كان بالتعرض لهذه الثروة وسنكون ندا لمن يحاول المساس بها، وسنكون صوتكم يا عمال الكويت داخل قبة عبد الله السالم ولن نسمح بخصخصة هذه الثروة ابداً.» ودعا النقابات الى التكتاف مع اتحاد العمال لافتاً الى ان السلطة تحسب لهم 1000 حساب مشدداً على ضرورة الابتعاد عن اي خلاف .

انتفاف على القانون

- **وبدوره وصف النائب خالد العتيبي** اي محاولة لخصخصة القطاع النفطي الذي يعتبر شريان الحياة في الكويت ما هي الا محاولة جشعة لتفيع مجموعة من المتنفذين على حساب الشعب ومقدرات الدولة.

